

# كوفيد-19 وحقوق الإنسان كُلُّنا معنيون

نيسان/أبريل 2020



الأمم المتحدة

## لحقوق الإنسان مكانة حاسمة الأهمية - في جهود التصدي كما في مرحلة التعافي

### بالحقوق يُبوأ الإنسان مكانة الصدارة وتتحقق أفضل النتائج

لحقوق الإنسان دور أساسي في تحديد طبيعة التصدي للجائحة، سواء باعتبار الجائحة حالة طوارئ في مجال الصحة العامة أو من حيث أثرها الأوسع نطاقاً على حياة الناس وسبل عيشهم. فحقوق الإنسان هي التي تضع الإنسان في مركز الصدارة. وأعمال التصدي التي تتمثل حقوق الإنسان وتراعيها تثمر نتائج أفضل في التغلب على الجائحة، وفي ضمان الرعاية الصحية للجميع، والحفاظ على كرامة الإنسان. وهي إلى ذلك تركز اهتمامنا على الفئات التي تعاني أكثر من غيرها، وعلى أسباب معاناتها الزائدة، وما يمكن عمله حيال الأمر. والحقوق تمهد الطريق اليوم للخروج من هذه الأزمة بمجتمعات أكثر إنصافاً واستدامة، ولتحقيق التنمية وإشاعة السلام.

### ما الذي يجعل حقوق الإنسان في غاية الأهمية لمواجهة كوفيد-19؟

يمر العالم اليوم بأزمة لم يسبق لها مثيل. ومحور هذه الأزمة حالة طوارئ عالمية في مجال الصحة العامة على نطاق لم يسبق له مثيل منذ قرن من الزمن، حيث تتطلب إجراءات عالمية بتبعات بعيدة المدى في حياتنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. والأولوية هي لإنقاذ أرواح الناس.

وبالنظر إلى الطابع الاستثنائي للحالة، وبغية الحفاظ على الحياة، ليس أمام البلدان من خيار سوى اتخاذ تدابير استثنائية. فعمليات الإغلاق التي اعتمدت على نطاق واسع لإبطاء انتقال عدوى الفيروس تقيد بالضرورة من حرية التنقل، ومن ثم فهي تقيد من حرية التمتع بالعديد من الحقوق الأخرى التي تندرج ضمن حقوق الإنسان. وهذه التدابير يمكن أن يكون لها أثر غير مقصود في سبل عيش الناس وأمنهم، وفي قدرتهم على الحصول على الرعاية الصحية (المرتبطة بمرض كوفيد-19 وبغيره من الأمراض)، وعلى الغذاء، والمياه والصرف الصحي، والعمل، والتعليم - بالإضافة إلى فرص الترويح عن النفس. ويتعين أن تُتخذ التدابير اللازمة للتخفيف من أي عواقب غير مقصودة من هذا القبيل.

وللأمم المتحدة مجموعة قوية من الأدوات، مجسدة في حقوق الإنسان، تعطي الدول والمجتمعات بأسرها القدرة على مجابهة التهديدات والأزمات وفق نهج يبيؤ الإنسان مركز الصدارة. فإن النظر إلى الأزمة وأثرها من منظور حقوق الإنسان يلقي الضوء على ما تحدثه الأزمة من أثر في الناس في معيشتهم اليومي، ولا سيما بالنسبة لأكثر الفئات ضعفاً من بيننا، وعلى ما يمكن القيام به حيال الأمر، في الحاضر وفي الأمد البعيد. وبينما تتضمن هذه الورقة توصيات، يجدر التأكيد أن حقوق الإنسان التزامات واجب على الدول التقيد بها.

ويلقي مسعى ضمان تمتع الجميع بحقوق الإنسان تحدياً على كل بلد من بلدان العالم بدرجات متفاوتة. فأزمة الصحة العامة ما فتئت تتحول بسرعة إلى أزمة مركبة لها جانب اقتصادي واجتماعي، وجانب يتعلق بالحماية وحقوق الإنسان. وتمر بعض البلدان بأزمات تزيد من تعقيد وضعية حقوق الإنسان وغيرها من أشكال الحماية القانونية الدولية، وأخطر تلك الأزمات النزاعات المسلحة. وقد زادت أزمة كوفيد-19 من حدة الضعف لدى أقل الفئات استفادة من الحماية في المجتمع. وهي تعري أوجه التفاوت الاقتصادي

والاجتماعي العميق، وقصور نظم الحماية الصحية والاجتماعية التي تتطلب اهتماما عاجلا في إطار إجراءات الصحة العامة. فالنساء والرجال والأطفال والشباب وكبار السن، واللاجئون والمهاجرون، والفقراء وذوو الإعاقات، والمحتجزون، والأقليات، وأفراد مجتمع الميم، وغير هؤلاء، يتأثرون جميعا بأشكال مختلفة. ومن واجبنا ضمان الحماية للجميع وشملهم بتدابير التصدي لهذه الأزمة.

لقد باتت سلطات الدول مضطرة إلى تعبئة أقصى قدر من الموارد لمكافحة انتشار المرض وحماية الأرواح البشرية. وصارت القرارات تُتخذ بسرعة حتى إن البعض منها، وإن اتُخذ بحسن نية، يمكن أن تكون له عواقب وخيمة غير مقصودة. فإن تدابير التصدي يجب أن تكون متناسبة مع الجائحة للحفاظ على الثقة التي يجب أن تكون قائمة بين الناس وحكامهم، ولا سيما في أوقات الأزمات.

وحقوق الإنسان تنير للدول الطريق لكي تمارس سلطتها بما يخدم مصالح الناس ولا يؤذيهم. وفي ظل الأزمة الراهنة، يمكن لحقوق الإنسان أن تساعد الدول على صقل ما تتخذه من تدابير التصدي للرفع من فعاليتها في مكافحة المرض والتقليل إلى أدنى حد ممكن من العواقب السلبية. وبالنظر إلى ما نكتسيه الحماية من أهمية محورية فيما يُنفذ من أعمال في الحالات الإنسانية، فهي تكفل حفاظنا بصورة جماعية على إنسانيتنا وكرامتنا المشتركة.

ويعترف قانون حقوق الإنسان بأن من حالات الطوارئ الوطنية ما قد يتطلب فرض قيود على ممارسة بعض من حقوق الإنسان. ويصل كوفيد-19 من الانتشار والشدة أحيانا إلى مستوى يبرر فرض قيود لدواعي الصحة العامة. وليس في هذه الورقة ما يرمي إلى تكييل الدول في سعيها إلى اتخاذ تدابير فعالة في التصدي للجائحة. بل الهدف هنا هو توجيه انتباه الدول إلى ما قد يحدث من عثرات في التصدي للأزمة، واقتراح السبل التي يمكن من خلالها للاهتمام بحقوق الإنسان أن يكون عاملا في الرفع من مستوى تدابير التصدي.

**والهدف المتوخى يقوم على ثلاث ركائز: تعزيز فعالية التصدي للتهديد الآني المحدق بالصحة على الصعيد العالمي؛ والتخفيف من أثر الأزمة في حياة الناس بوجه أعم؛ وتفادي إثارة مشاكل جديدة أو تعقيد القائم منها. فهذه العناصر الثلاثة مجتمعة ستتمكننا من إعادة البناء على نحو أفضل وبما فيه مصلحة الجميع.**

في ظل تصاعد نزعات القومية الإثنية والشعبوية والاستبداد والتراجع عن حقوق الإنسان في بعض البلدان، يمكن أن تصبح الأزمة ذريعة لاتخاذ تدابير قمعية لأغراض لا صلة لها بالجائحة. فحالة عدم الاستقرار والخوف التي تتولد من الجائحة تزيد من دواعي القلق القائمة في مجال حقوق الإنسان، مثل التمييز ضد فئات معينة، وخطاب الكراهية، وكراهية الأجانب، والاعتداء على اللاجئين وملتسي اللجوء وإعادتهم قسرا، وسوء معاملة المهاجرين، والعنف الجنسي والجنساني، فضلا عن محدودية فرص التمتع بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

وهذا ليس وقتا نُهمل فيه حقوق الإنسان؛ بل هذا وقتٌ حاجتنا فيه إلى حقوق الإنسان أكثر إلحاحا من أي وقت مضى لنخرج من هذه الأزمة قادرين على العودة في أقرب وقت ممكن إلى التركيز على تحقيق التنمية المستدامة المنصفة والسلام الدائم.

فقد شدد الأمين العام في نداء للعمل في سبيل حقوق الإنسان الصادر عنه في الأونة الأخيرة<sup>(1)</sup>، في إطار دعوته لوضع حقوق الإنسان في صميم أعمال الأمم المتحدة، بما في ذلك في أوقات الأزمات، على ما يلي:

يجب أن تكون طبيعتنا البشرية وقيمنا المشتركة مصدر وحدة، لا سبب تفرقة. ويجب أن نعطي الناس الأمل والتطلع إلى ما يحبل به المستقبل. ومنظومة حقوق الإنسان هي التي تساعدنا لنكون في مستوى ما في القرن الحادي والعشرين من تحديات وفرص واحتياجات؛ ولإعادة بناء العلاقات بين الناس وقادتهم؛ ولتحقيق ما نحتاج إليه جميعا من استقرار وتضامن وتعددية وإدماج على الصعيد العالمي. وهي التي تنير السبل التي يمكن من خلالها أن نحول الأمل إلى عمل ملموس يكون له أثر حقيقي في حياة الناس. ويجب ألا نأخذ الحقوق أبدا ذريعة لاعتبارات السلطة أو السياسة؛ بل يجب أن تبقى فوق كل اعتبار.

وتهدف هذه الورقة إلى ترجمة هذا النداء إلى إجراءات ملموسة للمساعدة في التصدي للجائحة. وهي تتضمن ست رسائل أساسية يجب أن تكون في الصميم من أي عمل يهدف إلى التصدي بفعالية لجائحة كوفيد-19.

### تحت المجهر: حقوق الإنسان في الخط الأمامي من المعركة ضد كوفيد-19

توجد ثلاثة حقوق على خط المواجهة في ظروف الجائحة الحالية:

#### الحق في الحياة وواجب حماية الحياة

إننا نكافح ضد كوفيد-19 لحماية حياة الناس جميعا. وبيدنا الكلام عن الحق في الحياة بالواجب الملقى على جميع الدول بأن تحمي الحياة البشرية، بما في ذلك عن طريق معالجة الظروف العامة في المجتمع التي تعرض الحياة لتهديدات مباشرة. وتبذل الدول جهودا استثنائية للوفاء بهذا الواجب الذي ينبغي أن يظل محور التركيز الرئيسي.

#### الحق في الصحة وفي الحصول على الرعاية الصحية

إن الحق في الصحة جزء أصيل من الحق في الحياة. وإن في جائحة كوفيد-19 اختبارا لحدود القدرة التي لدى الدول على حماية الحق في الصحة. فلكل إنسان الحق في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة ليحيا حياة كريمة. وينبغي لكل واحد أن يحصل على الرعاية الصحية التي يحتاج إليها، بغض النظر عن مركزه الاجتماعي أو الاقتصادي.

وقد أدى النقص المزمن في الاستثمار في النظم الصحية إلى إضعاف القدرة على التصدي لهذه الجائحة، مع القيام في الوقت نفسه بتوفير الخدمات الصحية الأساسية الأخرى. ويبدو الآن بعد تفشي كوفيد-19 أن التغطية الصحية الشاملة يجب أن تصبح إلزامية. فالدول التي تملك نظما قوية وقادرة على التكيف في مجال الرعاية الصحية أكثر استعدادا للتصدي للأزمات. وتقع اليوم نظم الرعاية الصحية في جميع أنحاء العالم تحت الضغط لحد أن بعضها معرض لخطر الانهيار. والتغطية الصحية الشاملة تشجع

(1) أسمى التطلعات: نداء للعمل في سبيل حقوق الإنسان (The Highest Aspiration: A Call to Action for Human Rights).

على إقامة نظم صحية قوية وقادرة على التكيف، بحيث تصل خدماتها إلى الفئات الضعيفة وتزيد من حالة التأهب للجوائح والوقاية منها. ويتضمن الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة غاية فحواها تحقيق التغطية الصحية الشاملة.

وتساعد نظم الرعاية الصحية الشاملة والميسورة التكلفة على مكافحة الجائحة لضمانها استعادة الجميع، دون تمييز، من التدابير الأساسية الرامية إلى احتواء انتشار الفيروس. ومن هذه التدابير الفحص، وتقديم الرعاية المتخصصة لأشد الفئات ضعفاً، والعناية المركزة لمن يحتاج إليها، والتطعيم، متى وُجد، بغض النظر عن قدرة المستفيدين على الدفع. ولمواجهة هذه الجائحة، قامت بعض البلدان بتوسيع نطاق التغطية الصحية لتشمل جميع الأفراد على الصعيد القطري؛ بينما توصلت بلدان أخرى إلى اتفاقات مع مقدمي الرعاية الصحية من القطاع الخاص لاستعمال مرافق هذا القطاع في مواجهة الجائحة.

### التحدي الرئيسي الذي يعترض حرية التنقل

للسيطرة على الفيروس وحماية الحق في الحياة، ينبغي كسر سلسلة انتقال العدوى: وهذا معناه مطالبة الناس بالتوقف عن التنقل والاختلاط. ولذلك فأكثر تدابير الصحة العامة التي اتخذتها الدول في مواجهة جائحة كوفيد-19 هو تقييد حرية التنقل: أي الأمر بالإغلاق أو بملازمة البيوت. وهذا التدبير طريقة عملية وضرورية لوقف انتقال الفيروس، وللحيلولة دون تجاوز قدرات خدمات الرعاية الصحية، وللتمكن من شمة من إنقاذ أرواح الناس.

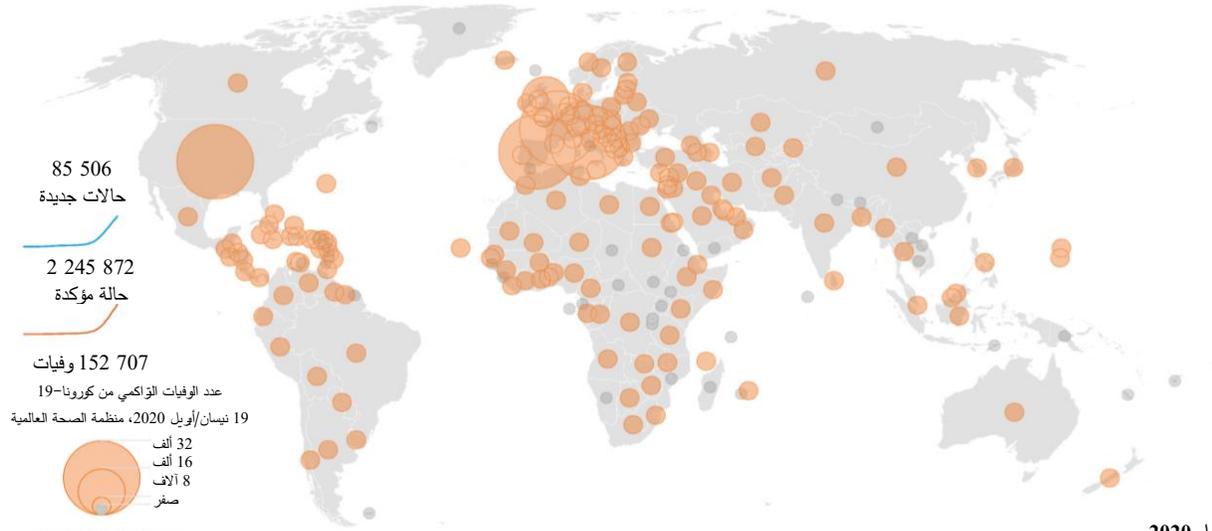
غير أن عمليات الإغلاق يمكن أن يكون لها وقع شديد الوطأة على الوظائف وسبل الكسب وقدرة الناس على الحصول على الخدمات، بما في ذلك خدمات الرعاية الصحية والغذاء والمياه والتعليم والخدمات الاجتماعية، وعلى ظروف السلامة في المنازل وعلى المستوى المعيشي والحياة الأسرية. فقد صار جلياً أمام أنظار العالم اليوم أن حرية التنقل حقٌ بالغ الأهمية به يتسنى التمتع بالعديد من الحقوق الأخرى.

وإذا كان القانون الدولي يسمح بفرض قيود معينة على حرية التنقل، كأن يكون ذلك لأسباب تتعلق بالأمن وحالات الطوارئ الوطنية، مثل حالات الطوارئ الصحية، فإن القيود التي تُفرض على حرية التنقل ينبغي أن تكون في حدود الضروري اللازم للغرض المقصود، وأن تكون متناسبة وغير تمييزية. وإن من شأن توافر وسائل فعالة ومتاحة للعموم لإجراء الاختبارات والتعقب، وتنفيذ تدابير هادفة للحجر الصحي، أن تخفف من الحاجة إلى فرض قيود أكثر عشوائية.

## جائحة كوفيد-19 تؤثر في حقوق الإنسان والحماية في جميع القارات

### الحياة

الوفيات على الصعيد العالمي من جائحة كوفيد-19 (حتى 19 نيسان/أبريل 2020)



نيسان/أبريل 2020

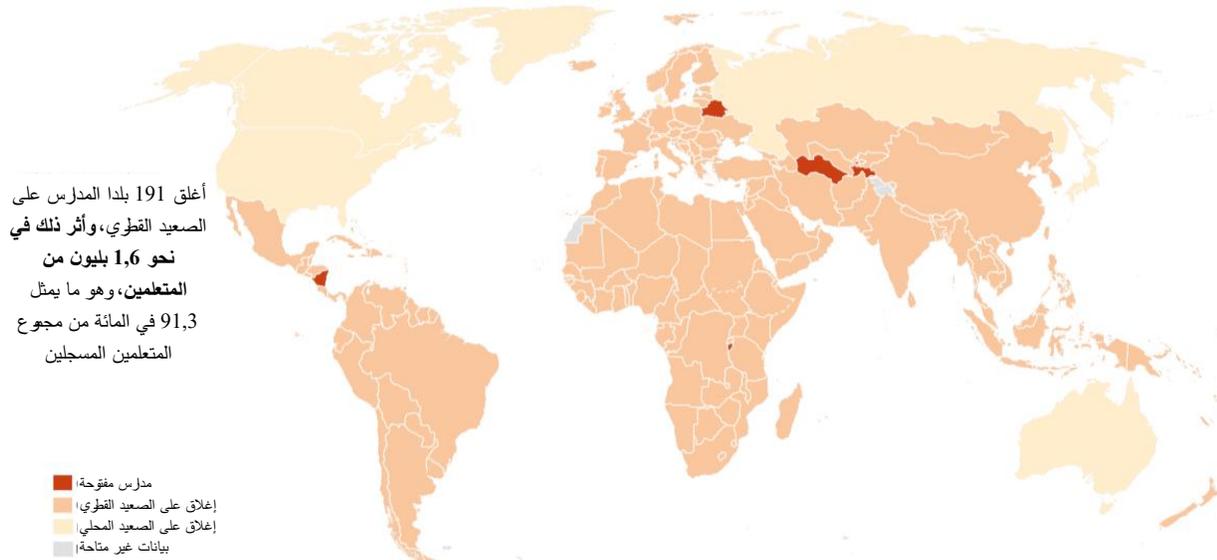
الأمم المتحدة، المعلومات الجغرافية المكانية

الحدود والأسماء المبيّنة في هذه الخريطة والتسميات المستخدمة فيها لا تفيد أي إقرار أو قبول رسمي بها من جانب الأمم المتحدة.

المصدر: خريطة تتبع الحالة، منظمة الصحة العالمية، 19 آذار/مارس 2020، الساعة 19:00 (بالتوقيت الصيفي لوسط أوروبا)

### التعليم

إغلاق المدارس على الصعيد العالمي (حتى 19 أبريل 2020)



نيسان/أبريل 2020

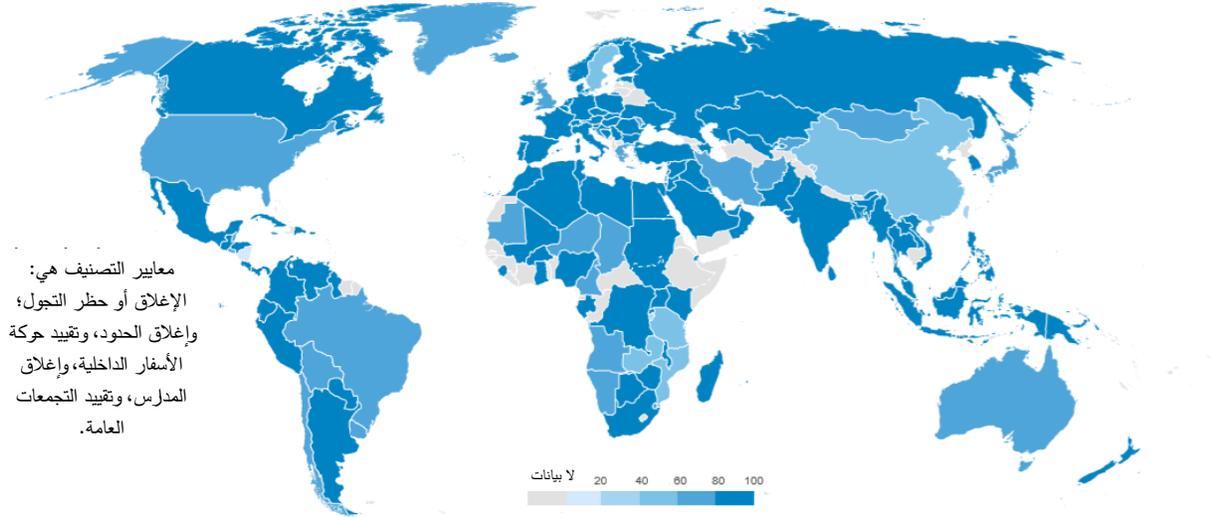
الأمم المتحدة، المعلومات الجغرافية المكانية

الحدود والأسماء المبيّنة في هذه الخريطة والتسميات المستخدمة فيها لا تفيد أي إقرار أو قبول رسمي بها من جانب الأمم المتحدة.

المصدر: اليونيسكو

## حرية التنقل

درجة الصرامة في تدابير الاحتواء الحكومية (حتى 18 نيسان/أبريل 2020)



نيسان/أبريل 2020

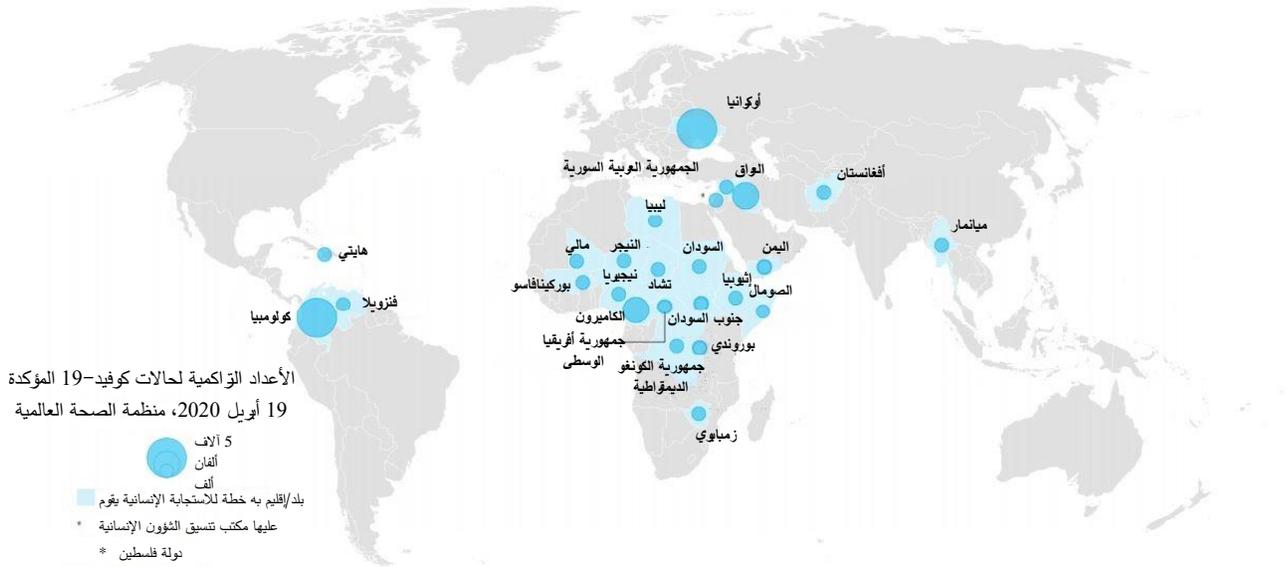
الأمم المتحدة، المعلومات الجغرافية المكانية

الحدود والأسماء المبيّنة في هذه الخريطة والتسميات المستخدمة فيها لا تعيد أي إقرار أو قبول رسمي بها من جانب الأمم المتحدة.

المصدر: <https://covidtracker.bsg.ox.ac.uk/stringency-map>

## حرية التنقل

جائحة كوفيد-19 في الأماكن التي توجد بها خطة للاستجابة الإنسانية



نيسان/أبريل 2020

الأمم المتحدة، المعلومات الجغرافية المكانية

الحدود والأسماء المبيّنة في هذه الخريطة والتسميات المستخدمة فيها لا تعيد أي إقرار أو قبول رسمي بها من جانب الأمم المتحدة.

المصدر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة الصحة العالمية (الحالة في 19 نيسان/أبريل 2020)

## ست رسائل رئيسية في مجال حقوق الإنسان

أولا - حماية أرواح الناس هي الأولوية، وحماية سبل العيش هي وسيلتنا إلى ذلك

يجب أن نُعالج الآثار الاقتصادية والاجتماعية بالتزامن مع التدابير المتخذة في مجال الصحة العامة

كلنا معنيون. ينصب التركيز - عن حق - على إنقاذ أرواح الناس، وهو مبتغى لا غنى له عن تمكين الجميع من الحصول على الرعاية الصحية. غير أن الأزمة الصحية أثارت أزمة اقتصادية واجتماعية مؤذية للأفراد والأسر والمجتمعات. وهذا الأثر مصدره المرض نفسه، ولكنه نابع أيضا من التدابير التي لزم اتخاذها لمكافحة المرض في ظل ظروف من سماتها أوجه شتى من عدم المساواة وضعف نظم الحماية. فهو يمس بشكل غير متناسب بفئات معينة من الناس، وهم في الغالب أقل الناس قدرة على حماية أنفسهم. ومن شأن اتخاذ إجراءات فعالة للتخفيف من أسوأ الآثار التي تضر بالوظائف وبسبل العيش والقدرة على الحصول على الخدمات الأساسية وبالحياة الأسرية أن تساعد على حماية أرواح الناس وتمكينهم من الامتثال للتدابير المقررة في مجال الصحة العامة، كما من شأن ذلك أن ييسر الانتعاش بعد رفع هذه التدابير.

من المتضرر من كوفيد-19، كيف ولماذا؟

إن أشد الناس تأثرا بالأزمة كثير منهم هم ممن يواجهون في الأصل تحديات هائلة في كفاحهم اليومي للتشبث بالحياة. فغسل الأيدي بانتظام ليس خيارا متاحا لأكثر من 2,2 بليون شخص في العالم يتعذر عليهم الحصول على الكميات الكافية من المياه. وأما التباعد البدني فهو حلم بعيد المنال لدى 1,8 بليون شخص ممن لا مأوى لهم أو ممن يقيمون في مساكن غير لائقة ومكتظة. والفقر في حد ذاته عامل كبير من عوامل الخطورة.

غير أن الفقراء والضعفاء في مجتمعاتنا ليسوا فقط أكثر عرضة لخطر الفيروس في حد ذاته، بل هم أيضا الأشد تضررا من الآثار السلبية لتدابير مكافحة الفيروس. فالعاملون في القطاع غير الرسمي، على سبيل المثال، وفيهم أعداد غير متناسبة من النساء، لا يكادون يستفيدون من الحماية الاجتماعية أو المساعدة المرتبطة بالبطالة.

والحكومات محقة في تركيزها على السيطرة على انتشار الفيروس وإنقاذ الأرواح - فمعدلات انتقال العدوى ودخول المستشفيات والوفيات وصلت حدا مروعا. وقد ثبتت فعالية التدابير المطلوبة، بحسب مشورة خبراء الصحة العامة، لإنقاذ الأرواح البشرية. وفي الوقت نفسه، تؤثر تلك التدابير على وظائف الناس وسبل عيشهم ومستواهم المعيشي، وعلى مجتمعاتهم وأسرهم.

وتحد تدابير الإغلاق من إمكانية الحصول على الغذاء والخدمات الأساسية، ومن الوصول إلى المدارس وأماكن العمل. ويضعف الدعم المقدم لكبار السن والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة. وتتحمل المرأة عبئا غير متناسب من أعمال الرعاية التي يتطلبها هذا الوضع، مع ما يترتب على ذلك من آثار على الحقوق الصحية للمرأة. وبعبارة أخرى، فإن تدابير التقييد المتخذة تؤثر تأثيراً مباشراً على تمتع الناس بحقوق الإنسان بأكملها.

## التحديات الناشئة في مجال حقوق الإنسان في إطار تأثير الأزمة على حياة الناس وسبل عيشهم

يذهب هذا التحليل إلى أنه من المهم إعطاء الأولوية للتدابير الرامية إلى ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية - وهو ما تفعله بلدان كثيرة. غير أن تأثير الأزمة على هذه الحقوق حقيقة واقعة<sup>(2)</sup>:

- ارتفعت معدلات البطالة وانعدام الأمن الغذائي إلى مستويات غير مسبوقة في كثير من البلدان في غضون فترة زمنية قصيرة جداً.
  - أدى إغلاق المدارس على نطاق واسع إلى توقف التعليم لأكثر من بليون طفل.
  - أدى تقليص خدمات رعاية الأطفال وحمايتهم، بما في ذلك الإغلاق المفاجئ لمؤسسات الرعاية والخدمات الصحية التي تُعنى بالأطفال، إلى زيادة خطر تعرض الأطفال للعنف والاستغلال والاعتداء.
  - أخذ مرض كوفيد-19 يجتاح بالفعل مرافق الاحتجاز، حيث يكاد يستحيل تنفيذ تدابير التباعد، ويكون المحتجزون أكثر عرضة للمرض.
  - النساء المحبوسات في المنازل مع أشخاص عدوانيين، دون إمكانية الوصول إلى خدمات تحد من أضرارهن أو إلى ملجأ بديل، هن أكثر عرضة للعنف العائلي، ومعدلات العنف في المنازل آخذة في التصاعد.
  - استراتيجيات احتواء الفيروس تطرح صعوبات على الأشخاص الذين لا يملكون مساكن آمنة ومن نوعية جيدة؛ فالتباعد البدني والعزلة الذاتية وغسل الأيدي أمور مستحيلة على من لا مأوى لهم أو الذين يقيمون في أحياء فقيرة من مشكلاتها الأساسية تعذر الحصول على المياه النظيفة والمرافق الصحية.
  - يجتاح مرض كوفيد-19 الأحياء العشوائية المزدهمة والعالية الكثافة السكانية ومخيمات اللاجئين والنازحين والمهاجرين، حيث يصعب ممارسة التباعد البدني، وتقل إمكانية الحصول على الخدمات الصحية، ويكون السكان شديدي الضعف إزاء مخاطر الإصابة بالأمراض.
- يعيش الملايين من الناس بالفعل يوماً بيوم في جميع أنحاء العالم. وقبل هذه الأزمة، كانت الاحتجاجات في الشوارع ضد أوجه عدم المساواة وانخفاض المستوى المعيشي شائعة في كل مكان. فقد كان الناس يشعرون بالإحباط والغضب. وفي ظل هذه الظروف، جاءت الجائحة لتعمق من معاناة إذا لم يُفعل شيء للتخفيف منها ستزيد من حدة التوتر ويمكن أن تثير اضطرابات أهلية. وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى استجابة أمنية من النوع الذي يتعين اجتنابه، كما يرد أدناه، الأمر الذي سيقوض فعالية الجهود المبذولة في التصدي للجائحة. وثمة فرصة لإعادة البناء بشكل أفضل، وفق نمط تفكير اقتصادي واجتماعي جديد، بالاعتماد على التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان ومن خلال التعلم، على سبيل المثال، من الأخطاء المرتكبة فيما أتخذ من تدابير اقتصادية لمعالجة الأزمة المالية العالمية لعام 2008.

(2) للمزيد من التفاصيل، انظر موجزات السياسات المعنونة "مسؤولية مشتركة وتضامن عالمي: الاستجابة للآثار الاجتماعية - الاقتصادية المترتبة على كوفيد-19"؛ و "أثر مرض فيروس كورونا لعام 2019 (كوفيد-19) على النساء والفتيات"؛ و "أثر مرض فيروس كورونا لعام 2019 (كوفيد-19) على الأطفال".

وتقف جائحة كوفيد-19 حجر عثرة في وجه التنمية المستدامة في وقت يلزم فيه الرفع من وتيرة الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتتيح خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي يقوم عمادها على حقوق الإنسان، مخططاً شاملاً للانتعاش المستدام من الجائحة.

**تحت المجهر: أهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على المدى الأبعد في إعطاء القدرة على الصمود في وجه الأزمات**

لقد سلطت أزمة كوفيد-19 الضوء على ما لحماية وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من دور حاسم في التصدي للأزمة الملحة. فإنه لم يسبق أن ثبتت بهذه الدرجة من الوضوح الأهمية التي تكسيها مسؤولية الحكومات عن حماية الناس بضمانها حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.

ومع ذلك، هناك درس هام ينبغي استخلاصه عندما تتفجر هذه الأزمة. فالمرجح أن البلدان التي تستثمر في حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ستكون أقدر على الصمود. وإذا كانت نظم الرعاية الصحية الشاملة تعزز قدرة أي بلد على احتواء أي تهديد تتعرض له الصحة العامة، فإن ذلك يتحقق أيضاً من خلال ما يلي: النظم الفعالة لتوزيع الأغذية؛ ونظم الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية؛ والمساواة بين الجنسين؛ وحماية الناس والوظائف بكفالة حقوق العمل والحد الأدنى للأجور والإجازات المرضية المدفوعة الأجر، فضلاً عن إعمال معايير الصحة والسلامة في أماكن العمل (بما في ذلك توفير معدات الوقاية الشخصية خلال هذه الأزمة)؛ وإتاحة المساكن الجيدة بأسعار معقولة؛ والنظم التعليمية المزودة بالموارد الكافية والقادرة على التحول بسرعة إلى نمط التعليم عن بعد؛ والربط بالإنترنت. وينبغي النظر إلى هذه الحقوق باعتبارها جزءاً أساسياً من أي استراتيجية للوقاية والتأهب.

**أمثلة على الممارسات الجيدة التي جاءت فيها تدابير التصدي للجائحة مراعية لحقوق الإنسان**

لقد اعتمدت بلدان كثيرة، في حدود مواردها المتاحة، تدابير ضريبية ومالية واقتصادية للتخفيف من الأثر السلبي لجائحة كوفيد-19 على سكانها. ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

- تقديم إمدادات الطوارئ من المياه إلى الأحياء الفقيرة؛
  - تعليق عمليات إخلاء الناس من المساكن لتخلفهم عن دفع الإيجار خلال الأزمة؛
  - الحفاظ على الوظائف والأجور من خلال تدابير اقتصادية محددة الأهداف، كادت تصل في بعض الحالات إلى توفير دخل للجميع، وتقديم الدعم لأرباب العمل والمؤسسات التجارية؛
  - منح العمال إجازات مرضية مدفوعة الأجر أو إعانات عن البطالة، أو تمديد تلك الإجازات أو الإعانات؛
  - تأمين مأوى الطوارئ لمن لا مأوى لهم؛
  - تكثيف عمليات الاستجابة لضحايا الإيذاء في حالات العنف العائلي؛
  - إتاحة الرعاية لأطفال العاملين في الخدمات الأساسية.
- ولكن ليس لدى جميع الدول الموارد اللازمة لتوفير الحماية الكافية للجميع.

## ثانياً - الفيروس لا يميز بين الناس؛ ولكن آثاره تميز

تدابيرُ تَسْعُ الجميع في مُواجهة تهديدٍ عالمي، حتّى لا يترك الرّكبُ أحداً

كلنا معنيون. ينبغي أن تكون تدابير التصدي شاملة للجميع ومنصفة وعالمية - وإلا فإنها لن تتغلب على فيروس يصيب الجميع بغض النظر عن مركزهم. فإن الفيروس إن هو بقي في مجتمع واحد، سيظل خطره يهدد جميع المجتمعات، ولذلك فإن الممارسات التمييزية تعرضنا جميعاً للخطر. ويوجد من الدلائل ما يشي بأن الفيروس والوقع الناجم عنه يؤثران بشكل غير متناسب على بعض المجتمعات، الأمر الذي ينمّ عما وراء ذلك من ألوان التفاوت الهيكلي والتمييز المستشري، وهو ما ينبغي معالجته في إطار تدابير التصدي لهذه الأزمة وما بعدها.

ما الذي يجعل المساواة وعدم التمييز مهمين لمواجهة كوفيد-19؟

إن فيروس كورونا يمكن أن يصيب ويقتل الشباب، كما يمكن أن يصيب ويقتل كبار السن والأغنياء والفقراء ومن يعانون من حالات صحية كامنة. فهو لا يبالى بالانتماء العرقي أو باللون أو نوع الجنس أو اللغة أو المعتقد الديني أو الميل الجنسي أو الهوية الجنسية أو الرأي، سياسياً كان أو غيره، ولا بالانتماء القومي أو الإثني أو الاجتماعي، ولا بما يملك المرء أو بحالته من حيث الإعاقة أو مولده أو أي اعتبار آخر. والفيروس لا يميز بين الناس؛ ويجب ألا يكون للتمييز مكان في ردنا على التهديد الذي يشكله الفيروس.

إن الممارسات التمييزية تستبعد الناس من الحماية من الفيروس التي تسعى الدول إلى توفيرها لسكانها. فإذا استُبعد شخص واحد، كان للفيروس فرصة للبقاء في المجتمع وبذلك ينهار كل ما نبذله من جهود. والإدماج هو النهج الذي يحمينا جميعاً على أفضل وجه.

ومرض كوفيد-19 ينفخ في نار حلقة مفرغة يفضي فيها ارتفاع مستويات عدم المساواة إلى تأجيج تفشي المرض، ثم يؤدي تفشي المرض من جهته إلى تعميق أوجه عدم المساواة. وقد صار يتبين بالفعل أن أوجه عدم المساواة القائمة منذ أمد بعيد وعدم التكافؤ في العوامل المحددة للحالة الصحية تجعل أفراداً معينين وفئات بعينها يتأثرون بالفيروس بدرجات غير متناسبة - سواء من حيث الخسائر في الأرواح أو في سبل العيش.

وتقع على عاتق الدول مسؤولية ضمان حماية الجميع من هذا الفيروس ومن الآثار الناجمة عليه. وقد يتطلب ذلك اتخاذ تدابير خاصة وتوفير الحماية لفئات معينة تكون هي الأكثر عرضة للخطر أو تتضرر من الأزمة بشكل غير متناسب. وينبغي أن تؤخذ في الحسبان في أثناء التصدي للأزمة الأشكال المتعددة والمتداخلة من التمييز وأوجه عدم المساواة، بما في ذلك ظاهرة عدم المساواة بين الجنسين المستشرية. ولكننا بحاجة أيضاً إلى الالتزام بالحيلولة دون استمرارها بعد انجلاء الأزمة.

### التحديات الناشئة في مجال حقوق الإنسان بسبب عدم المساواة والتمييز والاستبعاد<sup>(3)</sup>

مما يؤسف له أن التمييز أخذ يطل بخلفته القبيحة في خضم الأزمة الحالية. فقد شهدت جميع المناطق حوادث من التمييز وكرهية الأجانب والعنصرية والاعتداء على أناس جُعلوا أكباش فداء وأتُهموا ظلماً بنشر الفيروس. وكان من القادة في بعض البلدان من استخدم في وصف مرض كوفيد-19 تسميات من قبيل "مرض الأجانب". وهناك وسم متزايد للمصابين بالفيروس. وتتحمل الدول الأعضاء المسؤولية الرئيسية عن مكافحة التمييز وخطاب الكراهية، ولكن يجب على جميع الجهات الفاعلة أن تقوم بالأدوار المنوطة بها، بما في ذلك شركات وسائل التواصل الاجتماعي.

وفي بعض البلدان، يتعرض العاملون في المجال الصحي - أولئك الذين يخاطرون بأرواحهم على خط المواجهة لمكافحة المرض - للنبذ أو حتى للاعتداء. ومعظم هؤلاء نساء يمارسن أعمالاً بدوام جزئي، لقاء أجر أدنى، وأحياناً في ظروف عمل غير مستقرة يتعرضن فيها للإيذاء والعنف الجنساني. ولذلك فإن من شأن تعزيز المساواة بين الجنسين في النظم الصحية أن يثمر نماذج من الرعاية تكون أكثر استدامة.

فحين النظر إلى حالة المرأة، يتضح أن ما ترسخ من ممارسات التمييز بين الجنسين، ومعاناة المرأة بدرجة أكبر من الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية، واستتعال العنف المنزلي في ظل تدابير الإغلاق، واضطلاعها بأدوار في الخطوط الأمامية في صفوف مقدمي الرعاية والعاملين في المجال الطبي، كلها عوامل تزيد من ضعف المرأة ومن تعرضها للمخاطر. وأما الأطفال أينما وجدوا فقد قُطع عليهم حقهم في التعليم، وهم إلى ذلك يُفصلون قسراً عن آبائهم وأمهاتهم وأولياء أمورهم، ويتعرضون لخطر العنف والصدمات المرتبطة بالأزمة.

وتثير الأزمة مخاوف خاصة بشأن المهمشين وأكثر الفئات ضعفاً في المجتمع. فالتهميش يوِّد الضعف. وتكشف الأزمة كيف أن بعض الفئات تتأثر بدرجات غير متناسبة - على سبيل المثال، من خلال تمثيلها المفرط في أرقام الإصابات والوفيات. وحتى التدابير الرامية إلى احتواء الأزمة لها أثر غير متناسب على أفقر السكان ممن لا يسعهم أن يعملوا من منازلهم ويعيشون في مستويات الكفاف.

وقد ثبت أن الوباء أكثر وبالا على الحياة والصحة والرفاه بالنسبة لكبار السن وأصحاب الحالات الطبية الكامنة ومن يعيشون في وضع اجتماعي واقتصادي متدن - وهم فئة وثيقة الصلة بوضع الأقليات في معظم البلدان.

فكبار السن ترتفع في صفوفهم معدلات الإصابة والوفاة، ويُستهدفون في الوقت نفسه بالتمييز في الخطاب العام، وبالتمييز على أساس السن في سياق الرعاية الصحية وقرارات تصنيف المرضى، والإهمال والاعتداء العائلي في المنازل، والعزلة دون إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، والتعرض بدرجة أكبر للخطر، وتلقي سوء المعاملة في مؤسسات الرعاية.

وأما الأقليات العرقية والإثنية والدينية، التي كثيراً ما يُلقى بها إلى أسفل المراتب الاجتماعية والاقتصادية وتُجابه بممارسات التمييز المترسخة، فقد أصبحت بسبب هذه العوامل أكثر عرضة للإصابة

(3) انظر أيضاً موجزات الأمم المتحدة للسياسات المعنونة "مسؤولية مشتركة وتضامن عالمي: الاستجابة للأثار الاجتماعية - الاقتصادية المترتبة على كوفيد-19"؛ و "أثر مرض فيروس كورونا لعام 2019 (كوفيد-19) على النساء والفتيات"؛ و "أثر مرض فيروس كورونا لعام 2019 (كوفيد-19) على الأطفال".

والموت بمعدلات مرتفعة، وللمعاملة القاسية على أيدي أفراد إنفاذ القانون في سياق تدابير الطوارئ، ولعدم المساواة في الحصول على الرعاية الطبية المناسبة.

**والمهاجرون واللاجئون والنازحون** معرضون بشدة للوصم وكراهية الأجانب وخطاب الكراهية وما يتصل بذلك من تعصب. ويواجه المهاجرون في جميع أنحاء العالم خطر فقدان الوظائف والتمييز وصعوبة العودة إلى بلدانهم الأصلية بسبب إغلاق الحدود. فقد أغلق نحو 167 بلدا حدوده. وهناك ما لا يقل عن 57 دولة لا تعطي استثناءات للأشخاص الذين يلتمسون اللجوء. وقد طُرد الآلاف أو رُحّلوا إلى بيئات خطيرة منذ بدء الأزمة. ويعيش اللاجئون والنازحون والمهاجرون في ظروف يطمعها الاكتظاظ، مع قلة في فرص الحصول على خدمات الصرف الصحي والرعاية الصحية، وهم معرضون بشدة لخطر الإصابة. ويحدث أن يُستبعد المهاجرون وعديمو الجنسية واللاجئون والنازحون من تدابير الحماية الاجتماعية التي تُتخذ لمعالجة الآثار الناجمة عن جائحة كوفيد-19. ومن الوارد أيضا ألا يُقَدَّم المهاجرون غير القانونيين على طلب الرعاية الصحية خشية الاحتجاز أو الطرد. وقد يواجه من يعود من المهاجرين إلى ديارهم الوصم باعتبارهم مصدرا مقترضا لخطر الإصابة بكوفيد-19.

وتزيد الجائحة من استئصال الحالة الحرجة أصلا التي يعيش فيها كثير من الشعوب الأصلية، حيث تواجه هذه الشعوب ممارسات متجذرة من عدم المساواة والوصم والتمييز، وتعاني من ضعف فرص الحصول على الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية. وتلقي الجائحة بتهديدات وجودية وثقافية من نوع خاص في وجه الشعوب الأصلية، كما أن من يوجد من الشعوب الأصلية ومن كبار السن من أفراد هذه الشعوب تحت ظروف العزلة الطوعية معرضون بشدة للمخاطر.

والأشخاص ذوو الإعاقة، ولا سيما من لديهم حالات صحية كامنة أو من هم من نزلاء المؤسسات، يعيشون في حالة شديدة الخطورة. فقد يصعب على الأشخاص ذوي الإعاقة القيام بخطوات حصرية لحماية أنفسهم. وتهدد الجائحة استقلالية الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعيشون في منازلهم ولكنهم يعتمدون على الدعم الذي يأتيهم من الخارج. فقد يجدون صعوبة في الحصول على حاجاتهم الأساسية وعلى الغذاء والدواء. ولذلك يجب ضمان استمرار الدعم طوال الأزمة.

والسجناء والمحتجزون والمحرومون من الحرية، الكبار منهم وصغار السن، معرضون بشدة لخطر الانتشار السريع للفيروس. وتزيد الجائحة من حدة التوترات في السجون المكتظة، حيث تتحدث التقارير عن حالات هروب وشغب جماعية. ويلزم اللجوء إلى العقوبات غير السالبة للحرية والإفراج عن فئات مختارة من السجناء. وينبغي التعجيل بخفض أعداد الموضوعين رهن الاحتجاز التحفظي، أو المحتجزين لمخالفات بسيطة أو لجرائم سياسية، أو من شارفوا على نهاية مدة عقوبتهم، أو المحتجزين بصورة غير قانونية. ويجب أن يحصل من لا يمكن الإفراج عنهم على الرعاية الصحية الكافية.

وتزيد الأزمة من حدة الصعوبات التي تعترض أفراد مجتمع الميم الذين يواجه العديد منهم التمييز والوصم عند طلب الرعاية الصحية وهم أكثر عرضة للعنف ولغيره من الانتهاكات الماسة بحقوق الإنسان. ويرد في التقارير أن الشرطة تسيء استخدام التوجيهات المتعلقة بجائحة كوفيد-19 لاستهداف أفراد مجتمع الميم ومنظماتهم.

ويُحتمل أن يكون الأشخاص الحاملون لفيروس نقص المناعة البشرية في وضع تقل فيه فرص الحصول على ما ينقذ الحياة من أدوية مضادة للفيروسات العكوسة. وقد يفقد الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات إمكانية الاستفادة من برامج الحد من الأضرار، بما في ذلك الإبر والمحاقن.

**تحت المجهر: المساواة وعدم التمييز والإدماج في صلب مواجهة هذه الأزمة**

إن المساواة وعدم التمييز حقان أساسيان من حقوق الإنسان ينطبقان في جميع الأوقات، وتبين هذه الجائحة بوضوح السبب الذي يجعل عدم المساواة والممارسات التمييزية غير مقبولة ومؤذية للجميع في نهاية المطاف. فنحن لا يسعنا أن نترك أي شخص وراءنا في مكافحتنا للجائحة.

وقد صار بالفعل لعدم المساواة تأثير على تمتع بعض المجتمعات المهمشة بحقوق الإنسان. فالجائحة باتت تكشف أوجها من عدم المساواة الهيكلية الكامنة التي تجعل فئات معينة تتضرر بشكل غير متناسب. ويتجلى ذلك بقوة في الطريقة التي تصيب بها الجائحة مجتمعات معينة، ولا سيما الفئات المهمشة.

**أمثلة على الممارسات الجيدة التي جاءت فيها تدابير التصدي للجائحة مراعية لحقوق الإنسان**

لقد اتخذ كثير من البلدان، حيثما سمحت الموارد، تدابير هادفة للتخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة على أشد الفئات ضعفاً. ومنحت بعض البلدان مؤقتاً حقوق الإقامة لجميع المهاجرين وملتمسي اللجوء الذين يوجدون في وضع غير قانوني حتى يتمكنوا من الحصول بشكل كامل على الرعاية الصحية في البلد المعني في ظل تصاعد حدة الجائحة، الأمر الذي يقلل من المخاطر التي تهدد الصحة العامة على نطاق أوسع. فيما جعلت بلدان أخرى جميع العلاجات المتعلقة بفيروس كورونا مجانية للجميع.

وأتخذت تدابير في بعض البلدان لحماية الفئات الضعيفة، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة ومن لا مأوى لهم والشباب نزلاء المؤسسات. وأوقفت بلدان أخرى عمليات اعتقال المهاجرين غير النظاميين.

وكان في جميع المناطق من الحكومات من اتخذ تدابير للتخفيف من وقع جائحة كوفيد-19 على نزلاء السجون، مع إطلاق سراح بعض السجناء أو تسريحهم مؤقتاً.

## ثالثاً - أشرك الجميع فيما تقوم به من إجراءات التصدي

المشاركة في أعمال تصدٍ مفتوحة وشفافة وخاضعة للمساءلة

كلنا معنيون. لمكافحة الجائحة بفعالية، يتعين علينا جميعاً أن نكون جزءاً من جبهة التصدي. وليشارك الناس بفعالية في جهود التصدي ينبغي أن تُتاح لهم المعلومات وأن يُشركوا في القرارات التي تعنيهم، مع ضمان أن تكون جميع التدابير المتخذة ضرورية ومعقولة ومناسبة لمكافحة الفيروس وإنقاذ أرواح الناس. فلكل واحد منا دور يؤديه، ولكن الطريقة الأكثر فعالية لتحقيق أقصى درجات المشاركة تقوم على تقديم الأدلة والإقناع والملكية الجماعية. والناس بحاجة في ظروف أي أزمة إلى القدرة على التعبير والفعل الحر. فهذا وقت تحتاج فيه الحكومات، أكثر من أي وقت مضى، إلى أن تكون منفتحة وشفافة ومتجاوبة مع من تسعى إلى حمايتهم ومسئولة أمامهم. ولمنظمات المجتمع المدني، فضلاً عن القطاع الخاص وقطاع الأعمال، إسهامات تحتاج إلى من ييسر تقديمها.

ما الذي يجعل مشاركة الناس في التصدي لجائحة كوفيد-19 أمراً مهماً؟

يُطلب من الناس الامتثال لتدابير استثنائية يقيد جزء كبير منها بشدة من حقوق الإنسان المكفولة لهم. وقد أبدى الناس حتى الآن، على الصعيد العالمي، استعداداً ملحوظاً للتعاون، على الرغم من العواقب الحقيقية والملموسة التي تترتب على هذه التدابير في حياتهم. وقد يصبح من الصعب الحفاظ على هذا التعاون إذا استمر انتشار الفيروس ولزم تمديد التدابير من حيث الزمن والنطاق. وأفضل طريقة للحفاظ على دعم الجمهور للتدابير هي أن تكون الحكومات منفتحة وشفافة وأن تشرك الناس في اتخاذ القرارات التي تعنيهم. ومن المهم التمسك بالصدق في الكلام عن التهديد الذي يشكله الفيروس، وإثبات أن التدابير المتخذة معقولة، ولها حظوظ لكي تنجح، ولن تستمر لفترة أطول مما يلزم. فضمن الامتثال يتوقف على بناء الثقة، والثقة تتطلب الشفافية والمشاركة.

والمشاركة ليس المراد منها حشد التأييد العام فحسب؛ بل يُتوخى منها أيضاً التأكد من أن أي إجراءات تُنفذ ستجح، ومن اجتناب نشوء أي عواقب غير مقصودة أو معالجة ما ينشأ منها. وتثبت الأدلة في جميع المجالات، بما في ذلك التخطيط الاقتصادي والتدخل في حالات الطوارئ، أنه عندما لا تُستشار المرأة أو تُشرك في عملية صنع القرار، تكون السياسات بكل بساطة أقل فعالية، بل يمكن أن تأتي بنتائج عكسية.

ويتعين على السلطات أن تكون منفتحة وشفافة في اتخاذ قراراتها، وأن تكون مستعدة للاستماع إلى النقد والتجاوب معه. ومن الضروري ضمان التدفق الحر للمعلومات الواقعية الدقيقة والجيدة التوقيت والبيانات المصنفة، بما في ذلك بحسب نوع الجنس، حتى يتمكن من يسعون إلى التدقيق في مدى فعالية الإجراءات الحكومية أو نقدها من الاضطلاع بأدوارهم.

ويتعين على الحكومات أن تكون مسؤولة أمام من تسعى من الناس إلى حمايتهم. فالصحافة الحرة ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل في إطار مدني مفتوح من العناصر الحيوية في التصدي للوباء ويلزم رعايتها.

فإن كثيراً من منظمات المجتمع المدني تسهم في الجهود المبذولة على خط المواجهة، وتتدخل لسد الثغرات في الخدمات الأساسية لمساعدة أشد الناس تضرراً.

وتساعد وسائط الإعلام ومنظمات المجتمع المدني أيضا في نشر النصائح والمعلومات المنقذة للحياة بشأن الوباء وإجراءات التصدي الوطنية. ويمكن لقطاع الأعمال والقطاع الخاص أيضا أن يسهما بعدة طرق - وهما يسهمان بالفعل - في الجهود الجماعية المبذولة لمكافحة الجائحة، ومن ذلك على سبيل المثال تحويل قدرة التصنيع نحو إنتاج معدات الوقاية الشخصية للعاملين في الخطوط الأمامية.

**ويجب الاحتفاظ بالإشراف الديمقراطي على أعمال التصدي للجائحة، ولا سيما وقت اللجوء إلى استخدام سلطات استثنائية.** وتقتضي الانتخابات أن يتجمع الناس في مراكز الاقتراع، وهو ما يخالف تعليمات الصحة العامة للحفاظ على مسافة بين الأفراد، ولربما لزم لهذا السبب إرجاء بعض الانتخابات في حالات معينة، على أن الحفاظ على المؤسسات الديمقراطية أمر حيوي. وقد تأجلت بالفعل انتخابات كان مقررا إجراؤها في العديد من البلدان.

وقد أبرزت هذه الأزمة أكثر من أي وقت مضى أهمية الوصول إلى الإنترنت. وفي ظل افتقار أكثر من نصف سكان العالم إلى إمكانية الربط بالإنترنت، يلزم اتخاذ خطوات عاجلة لتوسيع نطاق خدمات الإنترنت لتشمل الفقراء وأشد الفئات ضعفا، مع تجنب انقطاعات خدمة الإنترنت. ولا ينبغي لمقدمي خدمات الإنترنت أن يقطعوا الخدمة عن من قد يعجزون عن الدفع.

### التحديات الناشئة في مجال حقوق الإنسان فيما يتعلق بالمشاركة والحيز المدني

يذهب هذا التحليل إلى أن الدول يتعين عليها أن تحترم وتحمي عددا من الحقوق، منها حرية التعبير والصحافة، وحرية الإعلام، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية التجمع. وتشير الممارسة المتبعة في كثير من البلدان في ظل جائحة كوفيد-19 إلى أن الواقع ليس كذلك بالضرورة. فمن بين دواعي الانشغال ما يلي:

- تدابير التحكم في تدفق المعلومات وقمع حرية التعبير وحرية الصحافة في ظل ظروف يطبعها تقلص الحيز المدني.
- اعتقال المعارضين السياسيين والصحفيين والأطباء والعاملين في مجال الرعاية الصحية والنشطاء وغيرهم، أو احتجازهم أو ملاحقتهم قضائيا أو اضطهادهم بتهمة نشر "أخبار زائفة".
- التضيق الأمني على النشاط السيبراني وزيادة المراقبة في الإنترنت.
- تأجيل الانتخابات بشكل يثير مشاكل دستورية خطيرة في بعض الحالات ويمكن أن يؤدي إلى تصعيد التوترات.

وتثير الأزمة مسألة أفضل السبل لمناهضة الخطابات المسيئة وحماية حرية التعبير في الوقت نفسه. ويمكن أن يؤدي بذل جهود مكثفة للقضاء على نشر المعلومات الخاطئة أو على التضليل الإعلامي إلى رقابة مقصودة أو غير مقصودة، الأمر الذي من شأنه أن ينسف الثقة. ولذلك فإن الحل الأنسب هو أن يتوخى في المعلومات الدقة والوضوح والاستناد إلى الأدلة، وأن تؤخذ المعلومات من المصادر التي تحظى بثقة الناس. وبينما يُعد فضح الإعلام المضلل وإخراسه عملا مرحبا به، فإن الإعلاء من شأن المعلومات الموثوق بها ينبغي أن يكون هو خط الدفاع الأول.

### أمثلة على الممارسات الجيدة التي جاءت فيها تدابير التصدي للجائحة مراعية لحقوق الإنسان

أقرت العديد من البلدان جلسات إحاطة صحفية يومية لإطلاع السكان على الوضع وعلى جهود التصدي. وهذه المنابر جزء هام من جهود التصدي الوطنية، بحيث تحشد التأييد الوطني للتدابير المتخذة وتحافظ عليه، وتساعد على نشر الدقيق من المعلومات والتوجيهات في مجال الصحة العامة، ويفضلها يعرف الناس أين تُطلب المساعدة.

وقامت بعض الحكومات بتمكين أو إنشاء لجنة برلمانية مستقلة أو تقودها المعارضة، تجتمع في جلسات عامة على الإنترنت، للتدقيق في الإجراءات التي تقوم بها السلطة التنفيذية خلال الأزمة.

وقد كان المجتمع المدني وقطاع الأعمال مبدعين إلى حد بعيد بطرق لا حصر لها في محاولة للتخفيف من أثر الأزمة وتعزيز الحماية، بما في ذلك بتخصيص ساعات محددة لكبار السن في المتاجر، وتنظيم شبكات مجتمعية لدعم الضعفاء، أو تأجيل تحصيل الإيجار ممن لا دخل لهم.

## رابعاً - مصدر التهديد هو الفيروس لا الناس

يجب أن تكون تدابير الطوارئ والأمن، متى لزم اتخاذها، مؤقتة ومتناسبة وموجهة نحو حماية الناس كلنا معنيين. فالجائحة خطر جدي يهدد الصحة العامة وتترتب عليه آثار واسعة النطاق بالنسبة للسلام والأمن. ولقطاع إنفاذ القانون دور في دعم الجهود المبذولة لمكافحة المرض وحماية الناس. وربما كان هناك ما يدعو إلى سلطات استثنائية، غير أن سلطات تنفيذية موسعة، تُمنح بسرعة وتُمارس في ظل الحد الأدنى من المراقبة، تنطوي على مخاطر. وأما التدخلات الأمنية المتشددة فتقوض أعمال الاستجابة الصحية، ويمكن أن ترفع من حدة التهديدات المحدقة بالسلام والأمن، أو أن تفضي إلى نشوء تهديدات جديدة. وأفضل تدخل هو ذلك الذي يهدف إلى التصدي بالقدر المناسب للتهديدات المباشرة مع حماية حقوق الإنسان في ظل سيادة القانون. فهذا وقت الجنوح للسلام، والتفرغ لهزم الفيروس.

ما الذي يجعل العدل وضبط النفس واحترام سيادة القانون أمورا أساسية في مواجهة كوفيد-19؟

لقد دفعت الجائحة بلدانا إلى فرض تدابير استثنائية وأمنية. وإذا كانت هذه التدابير ضرورية في معظم الحالات لمكافحة الفيروس، فهي يمكن أيضا أن تكون ذات دوافع سياسية ويمكن أن يُساء استعمالها بسهولة. فالجائحة يمكن أن تُتخذ ذريعة لتقويض المؤسسات الديمقراطية، أو لكتم أنفاس المعارضة المشروعة أو كل مغضوب عليه من الأشخاص أو الجماعات، مع ما يترتب على ذلك من عواقب بعيدة المدى تظل معنا إلى ما بعد زمن هذه الأزمة.

ومع أن التدابير القسرية يمكن أن تكون مبررة في حالات معينة، فإنها يمكن أن تأتي بنتائج عكسية إن هي طبقت بتشدد وبطريقة غير متناسبة، فتقوض بذلك جهود التصدي للجائحة من أساسها.

وعدم الاستقرار الناجم عن حالة الطوارئ الحالية في مجال الصحة العامة هو من نوع يستدعي الحفاظ على السلام والاستقرار. وثمة حاجة إلى توخي الإنصاف والعدل واحترام سيادة القانون بهدف تعزيز ودعم الجهود الوطنية المبذولة على جبهة الصحة العامة. ويجب أن تواصل المحاكم ومنظومة إقامة العدل أداء وظائفها مهما كانت المعوقات التي تفرضها الأزمة. ويجب على الدول أن تكفل باستمرار عدم توقُّف أعمال إنفاذ القانون. ومن واجبها أيضا أن تحمي النساء وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، والأطفال أيضا، وغير هؤلاء، من العنف والإيذاء، وأن تكفل استمرارية خدمات الدعم المقدمة للأشخاص الناجين من العنف الجنساني خلال الأزمة.

ونحن بحاجة في الوقت الراهن إلى ردع من يريدون استغلال الأزمة ليحصنوا مواقعهم أو ليسلكوا طرق الفساد لسرقة الموارد المخصصة للتصدي للجائحة.

وتتيح التكنولوجيات الجديدة إمكانات هائلة للمساعدة في مكافحة كوفيد-19، بما في ذلك في البحث عن علاج أو لقاح وفي تحليل أنماط انتشار المرض.

غير أن استخدام التكنولوجيات، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة، لإنفاذ تدابير التقييد الاستثنائية والأمنية أو لمراقبة السكان المتضررين وتعقبهم، أمر مثير للمخاوف. فاحتمالات إساءة استعمال هذه التكنولوجيات كبيرة: ما هو مبرر اليوم والوقت وقت طوارئ يمكن أن يصبح عاديا بعد انجلاء الأزمة. وفي ظل انعدام الضمانات الكافية، يمكن لهذه التكنولوجيات القوية أن تتسبب في التمييز، كما يمكن أن تصير اقتحامية تنتهك خصوصيات الناس، أو يمكن استعمالها ضد أشخاص أو جماعات لأغراض بعيدة

كل البعد عن التصدي للجائحة. ويجب أن تشتمل جميع التدابير على ضمانات معقولة لحماية البيانات، كما يجب أن تكون قانونية وضرورية ومتناسبة ومحدودة في الزمن ومبررة بأهداف مشروعة في مجال الصحة العامة.

إن للجائحة وقعا في كل بلد من البلدان، غير أن ثمة بلدانا تواجه أصلا في مجالي السلام والأمن تحديات تزيد من صعوبة جهودها في التصدي للجائحة. والجائحة لما تصادف حالة يطبعها عدم الاستقرار تصبح تهديدا حقيقيا للسلام والأمن، ويمكن أن تتسبب ما يكون قد تحقق من مكاسب في بناء السلام، وأن تزيد من مخاطر النزاع مع مرور الوقت. فعمليات السلام في بعض البلدان هشة بحيث يمكن أن تقوضها الأزمة، وخصوصا لما يكون المجتمع الدولي متوجها باهتمامه إلى أمور أخرى. وقد تسعى جهات فاعلة أخرى إلى استغلال الأزمة لأغراض سياسية. ولذلك فإن الوقف الفوري لإطلاق النار على الصعيد العالمي، على النحو الذي دعا إليه الأمين العام، سيسمح لنا بالتركيز على المعركة الحقيقية التي تستحق أن نخوضها.

وقد تلجأ بعض الدول، في إطار مواجهتها لجائحة كوفيد-19، إلى استخدام التشريعات المتعلقة بمكافحة الإرهاب والتدابير الأمنية بطرق تنتهك حقوق الإنسان. ومن شأن هذه الانتهاكات أن تغذي الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب.

إن من يرغبون في التراجع عن حماية حقوق الإنسان للاستفادة من الأزمة ينبغي لهم أن يترثوا ولا يتسرعوا؛ فمسعاهم لن تكون له نتيجة سوى النيل من فعالية الجهود المبذولة للتصدي للجائحة على الصعيدين العالمي والوطني.

#### التركيز على الحماية: حماية أكثر الفئات ضعفاً في أوقات الأزمات الإنسانية

إن نقشي الجائحة يزيد من الشواغل المتعلقة بالحماية، ويعرض الفئات الضعيفة من السكان لتهديدات جديدة في ظل أزمات إنسانية قائمة في الأصل. ويُحتمل أن تعتمد أطراف النزاعات إلى استغلال الجائحة لبث حالة من انعدام الأمن أو لتعميقها، ولعرقلة المساعدات في مجال الرعاية الطبية وغيرها من المساعدات والخدمات التي من شأنها أن تنقذ أرواح الناس.

إن القانون الدولي الإنساني يحمي العاملين في المجال الطبي والمرافق الطبية في أوقات النزاعات المسلحة، ويقضي بتقديم الرعاية الطبية وتيسير المساعدة الإنسانية لمن يحتاجون إليها. واحترام هذه الترسنة القانونية يسهم في نهاية المطاف في الجهود المبذولة للتصدي للجائحة وإنقاذ أرواح الناس. ويجب على الأطراف في النزاعات أن ييسروا وصول المساعدات الإنسانية بسرعة وأمان ودون عوائق، بما في ذلك وصولها إلى النازحين واللاجئين وغيرهم من الفئات الضعيفة، كما يجب عليهم أن يسمحوا للعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية بعبور الحدود لتقديم الدعم الضروري في حالات النزاع.

وتجد البلدان الخاضعة للجزاءات صعوبات في الحصول على الأدوية والمساعدات الطبية ومعدات الوقاية الشخصية. ومن المهم الاعتراف بالظروف الاستثنائية وإرجاء الجزاءات التي يمكن أن تعرقل قدرة البلد على التصدي للجائحة.

## التحديات الناشئة في مجال حقوق الإنسان فيما يتعلق بالسلام والأمن وسيادة القانون

يذهب هذا التحليل إلى أن الدول ينبغي لها أن تضمن، في إطار تصديها للأزمة، الحقوق المرتبطة باستخدام القوة والاعتقال والاحتجاز والمحاكمة العادلة وسبل اللجوء إلى القضاء وحرمة الخصوصية، ضمن أمور أخرى. ومن الواجب مراعاة المبادئ الأساسية للشرعية وسيادة القانون. ومع ذلك، فإن الممارسة المتبعة في بعض البلدان تثير شواغل، بما في ذلك ما يلي:

- إعلان "حالات طوارئ" تمنح سلطات تنفيذية واسعة النطاق تُمارس في ظل الحد الأدنى من المراقبة، دون حدود زمنية، ولكن مع تحللها من الحقوق.
  - سن تشريعات خاصة بالطوارئ بدعوى التصدي لجائحة كوفيد-19 تحديدا، ولكنها تشريعات قابلة للشطط في الاستعمال، بما في ذلك سلطات التشريع بمراسيم، وإقرار عقوبات جنائية لمن "ينشرون معلومات مغلوطة" مع ما قد يترتب على ذلك من آثار مثبطة لحرية التعبير.
  - حالات الإفراط في استخدام القوة لإنفاذ التدابير الرامية إلى تقييد حركة التنقل، بما في ذلك عمليات الاعتقال والاحتجاز.
  - استخدام تكنولوجيا المراقبة لتتبع الناس وجمع المعلومات عنهم بطرق قابلة لارتكاب تجاوزات.
- وقد قررت دول كثيرة حدوداً زمنية لصلاحيات السلطات الاستثنائية الخاصة، أو نصت على إجراء استعراض بعد فترة معينة يتحدد في ضوءها إن كان ينبغي تمديد تلك السلطات، انسجاماً مع قانون حقوق الإنسان.

### تحت المجهر: تدابير حالات الطوارئ

- يسمح القانون الدولي لحقوق الإنسان، في حالة الطوارئ التي تهدد حياة الأمة، بتقييد بعض الحقوق. ويجب أن تُعلن حالة الطوارئ رسمياً، ويجب في التدابير المرتبطة بحالة الطوارئ ما يلي:
- ألا تُتخذ سوى في أضيق الحدود التي تستوجبها متطلبات الحالة؛
  - ألا تتعارض مع أي التزامات أخرى قائمة بموجب القانون الدولي؛
  - أن تكون محدودة في الزمن؛
  - ألا تكون تمييزية.

ولا يُسمح بأي انتقاص من بعض الحقوق المخصصة، بما في ذلك الحق في الحياة.

ومن الدول من لم تعلن رسمياً حالة طوارئ وإن كانت اتخذت تدابير استعجالية لمكافحة الفيروس. ومتى كان لهذه التدابير تأثير في حقوق الإنسان، فإنه يجب ألا تتطوي على تمييز، وأن يكون منصوصاً عليها في القانون، وأن تكون ضرورية ومتناسبة لمواجهة أزمة الصحة العامة.

## خامسا - ما من بلد يستطيع التغلب على هذه الجائحة منفردا

التحديات العالمية تتطلب تدابير عالمية

كلنا معنيون. والتضامن الدولي ضروري في إطار تدابير التصدي العالمية - فما من بلد يستطيع التغلب على هذه الجائحة منفردا، وبعض البلدان أفضل عدة للتصدي من غيرها. وكما لا يسع أي بلد أن يتحمل ترك أفراد خلف الركب، لا يسع العالم أن يتحمل ترك أي بلد خلف الركب إذا ما أريد هزم الفيروس.

ما الذي يجعل التضامن العالمي ضروريا للتصدي لجائحة كوفيد-19؟

إن جائحة كوفيد-19 تهدد البشرية جمعاء - ويجب على البشرية أن تواجهها مجتمعة. غير أن العديد من الدول لا تملك الموارد اللازمة لمواجهة الأزمة بمثل ما تفعل دول أخرى. فالتفاوتات القائمة في تدابير الصحة العامة تعرّض البلدان الأكثر فقرا لمخاطر أشد وطأة مما يوجد في أماكن أخرى. وكما أن مكافحة كوفيد-19 تتطلب من الحكومات أن توفر الحماية لجميع السكان، ولا سيما لأقل السكان قدرة على حماية أنفسهم، فإننا بحاجة إلى ضمان أن تكون جميع البلدان على نفس الدرجة من الفعالية فيما تتخذه من تدابير. فقد بدا واضحا أن فيروس كورونا لا يأبه بالحدود الوطنية. فإذا فشل أي بلد فيما يبذله من جهود لمكافحة انتشار الفيروس، فإن جميع البلدان معرضة للخطر. وقوة العالم إنما هي بقدر قوة أضعف نظام صحي فيه.

وإذا نجحت هذه الورقة في أن تبيّن أن حقوق الإنسان يجب أن تكون في صميم الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة كوفيد-19، فإن تلك الاستراتيجيات يجب تعزيزها بالتعاون والمساعدة الدوليين. فالفيروس لن يُهزم إلا من خلال التعاون والعمل الجماعي عبر الحدود. وكما قالت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

نظراً لأن بعض الأمراض تنتقل بسهولة إلى ما وراء حدود الدول، فإن المجتمع الدولي مسؤول بشكل جماعي عن معالجة هذه المشكلة. والدول الأطراف المتقدمة اقتصاديا تتحمل مسؤولية خاصة ولديها مصلحة خاصة في مساعدة الدول النامية الأشد فقراً في هذا الصدد<sup>(4)</sup>.

فإنه متى أُتيح لقاح، وجب علينا أن نضمن أن يكون في متناول الجميع في كل مكان.

ويتعين على الدول الغنية أن تساعد الدول المنخفضة الدخل في أعمال حقوق الإنسان. فالجائحة تذكرنا بأهمية تعددية الأطراف والتعاون الدولي لمواجهة التحديات التي تعترض العالم اليوم. وما وُجدت الأمم المتحدة إلا لهذا السبب بالذات.

وللتغلب على هذا التهديد على نطاق عالمي لا بد من التعاون الدولي، ومن اتباع سياسات مرنة في مجال الملكية الفكرية، للحصول على أحدث التكنولوجيات والبحوث المتعلقة بالعلاجات الممكنة، بما في ذلك أي لقاح يُتوصل إليه في المستقبل. ويجب اعتبار العلاج واللقاحات من المنافع العامة العالمية. وبالمثل، يحتاج العمل الدولي في مواجهة كوفيد-19 إلى تعاون النظم الإحصائية على الصعيدين العالمي

(4) E/C.12/2000/4، الفقرة 40.

والوطني من أجل إتاحة البيانات والأدلة الإحصائية اللازمة لفهم نطاق الجائحة، بما في ذلك البيانات المصنفة اللازمة لرصد ما يكون من آثار غير متناسبة.

ومع ذلك، تأتي هذه الأزمة في وقت يشهد إضراباً قوياً من لدن البعض عن تعددية الأطراف والنهج الدولية، بما في ذلك عن المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وكما قال الأمين العام في "نداء للعمل":

**العمل الجماعي هو الحل الوحيد للالتزامات المتعددة التي تواجهها البشرية.**

## سادسا - يجب أن نخرج من هذه الأزمة أفضل مما كنا قبلها

لقد كشفت الأزمة نقاط ضعف يمكن أن تساعد حقوق الإنسان على إصلاحها

كلنا معنيون. ففي أي عالم نريد أن نعيش عندما تنفجر هذه الأزمة؟ إن الطريقة التي نواجه بها اليوم الأزمة يمكن أن تساعد على تشكيل ذلك المستقبل - فإما نحو الأفضل وإما نحو الأسوأ. ولذلك يجب أن نحرص على عدم إحداث أي ضرر في أثناء تركيزنا على الأزمة الآتية. ومن الأهمية بمكان التفكير في الأمد البعيد عند التخطيط لتدابير التصدي القريبة الأمد. فالأزمة ما فتئت تكشف مواطن الضعف في طريقة تقديم الخدمات العامة، وأوجه عدم المساواة التي تعوق الحصول على تلك الخدمات. وحقوق الإنسان تساعدنا على الاستجابة للأولويات الفورية ووضع استراتيجيات وقائية للمستقبل، بما في ذلك مسؤولياتنا تجاه أجيال المستقبل.

### ما الداعي إلى التفكير في الأمد البعيد في خضم أزمة كوفيد-19؟

تقترح هذه الورقة مسار عمل إيجابيا يستنير بحقوق الإنسان، كما تسلط الضوء على الممارسات السلبية التي ظهرت في أثناء التصدي لجائحة كوفيد-19. وتلقي الأزمة بتحديات هائلة على جميع البلدان، وبمعضلات عويصة في مجال حقوق الإنسان. وينصب التركيز في الوقت الراهن، عن حق، على حالة الطوارئ الآتية في مجال الصحة العامة. ولكن الأزمة تهدد بمحو كثير مما تحقق من إنجازات في التنمية وحقوق الإنسان. وسيتعين في نهاية المطاف استخلاص الدروس من الأزمة، بما في ذلك بشأن كيفية منع تكرار التحديات التي تعترضنا اليوم عن طريق بناء نظم الحماية والقدرة على الصمود. فقدرتنا على التعلم من هذه الجائحة ستكون عاملا في نجاحنا في التصدي في المستقبل ليس للجوائح فحسب، بل أيضا للتحديات العالمية الأخرى التي لا شك في أن أكثرها إلحاحا هو تغير المناخ.

لقد تكلم الأمين العام في "نداء للعمل" عن الواقع الذي صادفه حلول أزمة الجائحة الحالية، فقال:

تواجه قضية حقوق الإنسان تحديات كبرى، ولا يخلو من ذلك أي بلد. فقد شاع الاستخفاف بحقوق الإنسان. وأمسى الناس يُتركون خلف الركب. وبات الناس خائفين. والقادة هم في أوقات كثيرة في معارك، بعضهم ضد بعض، ابتغاء مكاسب سياسية. وتآكلت الثقة بين الناس وبعض قادتهم.

وفي الوقت نفسه، نعيش في عالم فيه من الفرص ما لم يسبق له مثيل. فالتقدم التكنولوجي والاستثنائي والتنمية الاقتصادية العالمية خلّصا ملايين الناس من الفقر، وصار لدينا إطار عمل متق عليه للمضي قدما هو خطة التنمية المستدامة لعام 2030<sup>(5)</sup>.

لقد سلطت الأزمة الحالية الضوء على ما يعتري مراعاة حقوق الإنسان من أوجه قصور تضعف من الأساس جهود التصدي العالمية والوطنية.

ومع ذلك، نحن بحاجة إلى أن ننظر إلى المستقبل في أثناء إعداد تدابير التصدي القريبة الأمد.

والدروس المستخلصة من هذه الأزمة الإنسانية يمكن أن تؤدي إلى مجتمعات أكثر سلما وعدلا وشمولا وقدرة على الصمود، مجتمعات تفي بالوعد الوارد في خطة عام 2030 من خلال أهداف التنمية المستدامة. ومن ثم فإن الطريقة التي نتصرف بها اليوم تتيح فرصة فريدة لتصحيح المسار والبدء في

(5) أسمى التطلعات: نداء للعمل في سبيل حقوق الإنسان (The Highest Aspiration: A Call to Action for Human Rights).

معالجة ما طال به العهد من سياسات وممارسات عامة تضر بالناس وتنتقص من حقوق الإنسان المكفولة لهم.

وعندما تنجلي هذه الأزمة ويلجج جماح فيروس كورونا، سيتعين على المجتمع الدولي أن يضاعف من جهوده لضمان الحق في الصحة وتحقيق الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك غايات التغطية الصحية الشاملة وتعزيز قدرة جميع البلدان في مجالات الإنذار المبكر والحد من المخاطر وإدارة المخاطر الصحية الوطنية والعالمية. وسيتعين على المجتمع الدولي أن يعالج أوجه عدم المساواة والتمييز الواسعة النطاق التي جعلت بعض الناس أكثر ضعفا إزاء كل من المرض والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على جهود التصدي له. وسيتعين عليه أن يعالج مواطن الضعف في طريقة تقديم الخدمات العامة، بما في ذلك في مجالات الصحة والتعليم والعدالة، وفي العديد من المجالات الأخرى ذات الصلة. ويجب أن تحترم جهود التعافي أيضا حقوق أجيال المستقبل بالدفع قُدما بالعمل في مجال المناخ من أجل تحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2050، وحماية التنوع البيولوجي. وسيتعين علينا 'إعادة البناء بشكل أفضل' والحفاظ على حركية التعاون الدولي، مع وضع حقوق الإنسان في مركز الصدارة.

وعلى حد تعبير الأمين العام في "نداء للعمل":

في هذا المنعطف الدقيق، يجب أن تكون طبيعتنا البشرية وقيمتنا المشتركة مصدر وحدة، لا سبب تفرقة. ويجب أن نعطي الناس الأمل والتطلع إلى ما يحبل به المستقبل.

## توصيات

من المهم أن تكفل جميع الجهات الفاعلة، ولا سيما الحكومات، أن تكون معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاجئين في صميم جميع تدابير مواجهة كوفيد-19. وقد قدمت منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والعديد من المقررين الخاصين، ما يلزم لهذا الغرض من المشورة والتوجيه.

ومن المهم القيام بما يلي:

- استخدام أقصى قدر من الموارد المتاحة على الصعيدين الوطني والدولي لضمان توافر الرعاية الصحية الجيدة النوعية وإتاحة سبل الحصول عليها باعتبارها حقا من حقوق الإنسان المكفولة للجميع دون تمييز، بما في ذلك لما يتعلق الأمر بحالات أخرى غير الإصابة بمرض كوفيد-19؛ وضمان حماية الحق في الحياة مهما كانت الظروف.
- العمل على جعل الحوافز وغيرها من التدابير الرامية إلى التخفيف من الآثار الاقتصادية الناجمة عن الجائحة متمحورة حول الإنسان وتقديم الدعم الكافي لأكثر الفئات تضررا من فقدان سبل عيشها، مثل العاملين في القطاع غير الرسمي والمشتغلين لحسابهم الخاص الذين لا يحصلون على إعانات البطالة، وبشكل أعم لمن يوجد خارج شبكات الأمان الاجتماعي من الأشخاص والفئات.
- تأمين الدخل والمساعدة الاجتماعية الموجهة لأكثر الفئات تهميشا أو أكثرها ضعفاً. وضمان توافر الغذاء والمياه والصرف الصحي والسكن اللائق.

- العمل على تضمين خطط التصدي والتعافي الوطنية والمحلية تدابير محددة الأهداف لمعالجة ما يحدثه الفيروس من تأثير غير متناسب في فئات وأفراد معينين، بمن فيهم المهاجرون والنازحون واللاجئون، والأشخاص الذين يعيشون في حالة فقر، ومن لا يحصلون على المياه وخدمات الصرف الصحي أو السكن اللائق، والأشخاص ذوو الإعاقة، والنساء، وكبار السن، وأفراد مجتمع الميم، والأطفال، والمحتجزون أو نزلاء المؤسسات.
- تشجيع الزعماء السياسيين وغيرهم من الجهات الفاعلة، بما في ذلك الزعماء الدينيين، على رفع أصواتهم واتخاذ إجراءات ضد التمييز وخطاب الكراهية والتمييز ضد المسنين وكراهية الأجانب والعنصرية والعنف المصاحب لهذه الجائحة، والإعلاء من شأن الإدماج والوحدة.
- ضمان المشاركة المؤثرة من جميع شرائح المجتمع ومن مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في عمليات صنع القرار بشأن التصدي لكوفيد-19.
- ضمان وصول المعلومات الموثوقة والدقيقة إلى الجميع، عن طريق إتاحتها في أشكال وبلغات يسهل فهمها، بما في ذلك بلغات الشعوب الأصلية ولغات الأقليات، وتقديم المعلومات في أشكال تراعي ظروف الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، بمن فيهم ذوو الإعاقة البصرية والسمعية، وإيصال المعلومات إلى من قدرتهم على القراءة محدودة أو معدومة، أو الذين لا يستطيعون الوصول إلى مصادر الإنترنت أو وسائط الإعلام العادية.
- ضمان حرية التعبير، بما في ذلك حرية الصحافة، لیتسنى نشر المعلومات دون قمع. ويتعين على الحكومات، وكذلك على وسائط الإعلام وشركات التكنولوجيا، التصدي للمعلومات المضللة بمعلومات دقيقة وواضحة وقائمة على الأدلة، وتجنب الإفراط في ردود الفعل التي يمكن أن تؤدي إلى فرض الرقابة على حرية التعبير.
- ضمان أن تكون جميع التدابير الاستجابية، بما في ذلك حالات الطوارئ، قانونية ومتناسبة وضرورية وغير تمييزية، وأن يكون لها هدف ومدة زمنية محددان، وأن تسلك ما أمكن من النهج أقلها احتمالية لحماية الصحة العامة.
- ضمان عدم اتخاذ السلطات الاستثنائية مطية للقضاء على المعارضة أو كتم أصوات المدافعين عن حقوق الإنسان أو الصحفيين، أو لاتخاذ أي خطوات أخرى لا تكون ضرورية حصريا لمعالجة الوضع الصحي.
- ضمان وجود ضمانات في الحالات التي تُستخدم فيها التكنولوجيات الجديدة للمراقبة في إطار التصدي لكوفيد-19، بما في ذلك تقييد الأهداف التي تُستعمل لها تلك التكنولوجيات وفرض ضوابط كافية لحماية الخصوصية والبيانات.
- التخفيف من أثر الأزمة على النساء والفتيات، بما في ذلك ما يتعلق بتمتعهن بحقوقهن في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، وحمايتهن من العنف المنزلي وغيره من أشكال العنف الجنساني، وضمان تمثيلهن الكامل وعلى قدم المساواة في جميع عمليات صنع القرارات المتعلقة بإجراءات التخفيف القريبة الأمد وإجراءات التعافي البعيدة الأمد.

- تعزيز التعاون الدولي واتخاذ الخطوات اللازمة لتوفير الرعاية الصحية الشاملة، والتعاون على إيجاد لقاح وعلاج للجائحة، وتسريع المعاملات وعمليات نقل اللوازم والمعدات الطبية الأساسية، بما في ذلك معدات الوقاية الشخصية اللازمة للعاملين في تقديم الرعاية الصحية ولغيرهم من العاملين في خط المواجهة الأمامي، ومعالجة مسائل الملكية الفكرية، لضمان أن تكون علاجات كوفيد-19 متاحة للجميع بتكلفة ميسورة.
  - اتخاذ التدابير اللازمة لتلطيف حالة الفئات الضعيفة، بما في ذلك فئتا المهاجرين واللاجئين، الموجودة خارج بلدانها الأصلية، ولا سيما عن طريق منح الإقامة المؤقتة للمهاجرين، وتعليق عمليات الترحيل وغيرها من عمليات الإعادة القسرية، وتمكين الأفراد من العودة الطوعية إلى ديارهم بأمان وكرامة.
  - الاستفادة من الدروس المستخلصة من هذه الجائحة لإعادة توجيه العمل وتركيزه على إنهاء الفقر وأوجه عدم المساواة ومعالجة الشواغل الأساسية في حقوق الإنسان، تلك الشواغل التي تركتنا ضعفاء أمام الجائحة وفاقمت من آثارها إلى حد بعيد، وذلك لبناء عالم أكثر شمولاً واستدامة، بما في ذلك لما فيه مصلحة أجيال المستقبل.
-